الأمم المتحدة
A/RES/68/233
الجمعية العامة
Distr.: General
21 Ferbruary 2014

الدورة الثامنة والستون
البند ٢٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/68/444*)]

٢٣٣/٦٨ – التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ٢٢٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٨/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي[١]، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٢]، وجدول أعمال القرن ٢١[٣]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٤]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

13-45341

الرجاء إعادة الاستعمال

(خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٦]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٨]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[١٠]، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١١] والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي نظمها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٢]،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[١٣]،

وإذ تنوه بالعمليات التي اتفق عليها في مؤتمر التنمية المستدامة، والجارية حاليا، لا سيما الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، فضلا عن عملية تحديد خيارات لوضع آلية لتيسير التكنولوجيا،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٦/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بالسنة الدولية للكينوا، ٢٠١٣، و ٦٦/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بالسنة الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية

---

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٦٠/١.

(٩) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(١٠) القرار ٦٥/١.

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٢) القرار ٦٨/٦.

(١٣) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية والتي يتوجب على الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل منسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر تأكيد أن السببين الجذريين لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية هما الفقر وعدم الإنصاف، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحد خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وبلوغ هدف خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١٤]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٥]،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ ترحب بالمبادرات والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الهادفة إلى تحسين التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير إلى الالتزامات المعلنة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي بغية الحد من نقص التغذية وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الالتزامات المالية والمتعلقة بالسياسات المبينة في مبادرة لاكيلا للأمن الغذائي، وإذ تنوه بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعلنة في إطار التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية دعما للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠، إعلان أبوجا المتعلق

---

(١٤) A/57/499، المرفق.

(١٥) القرار ٥٥/٢.

بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا الذي أقره المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة والذي تضمن في جملة أمور نداءً إلى تجديد الالتزام بتخصيص مزيد من الموارد في الميزانيات الوطنية لقطاع الزراعة وإلى اعتماد برامج للتعجيل بتنمية سلاسل الأنشطة المتعلقة بالسلع الأساسية الغذائية الاستراتيجية المولدة للقيمة وبناء نظم تنافسية للإمدادات الغذائية وتقليل الاعتماد على الواردات من الأغذية،

وإذ تؤكد من جديد أن قطاع الزراعة يظل يشكل قطاعا أساسيا ورئيسيا بالنسبة للبلدان النامية، وإذ تلاحظ أهمية العمل صوب إزالة جميع أشكال الحمائية، والالتزامات بإجراء مفاوضات شاملة بهدف إتاحة فرص أكبر للوصول إلى الأسواق، والحد بشكل كبير من الدعم الوطني الذي يشوه التجارة، والقيام على نحو مواز بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض الضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل الدوحة[١٦]، والإطار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد أيضا على حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون أوضاعا هشة،

وإذ تشدد على أهمية الحفظ والاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية للأمن الغذائي والتغذية، بما يشمل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق لأن ٨٤٢ مليون شخص، أو أن شخصا من كل ثمانية أشخاص في العالم، يعانون من الجوع المزمن، وأن ٩٨ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية يعيشون في البلدان النامية، وفقا لأحدث تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وإذ تلاحظ مع القلق أن ذلك العدد يظل مرتفعا بصفة خاصة، وإذ تلاحظ أيضا أن توقف النمو يشكل تحديا هاما يتعين على الدول الأعضاء التصدي له،

---

(١٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق أيضا من استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية التي تواجه ملايين الناس في منطقتي القرن الأفريقي والساحل،

وإذ تعيد التأكيد على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية،

وإذ تقر بحدوث فاقد وهدر في الأغذية يقدران بـ ١.٣ بليون طن سنويا في البلدان الأقل دخلا والأكثر دخلا على السواء عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية وفي مرحلة الاستهلاك، وإذ تسلم بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية قبل الحصاد وبعده،

وإذ تكرر تأكيد أهمية تمكين المرأة الريفية بصفتها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ تسلم بأن المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين وصيادو الأسماك والرعاة والعاملون في مجال الغابات، يمكن أن يسهموا بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة باضطلاعهم بأنشطة إنتاج سليمة بيئيا، وأن يعززوا الأمن الغذائي ونتائج التغذية، وأن يحسنوا سبل كسب الرزق للفقراء، وأن ينشطوا الإنتاج والنمو الاقتصادي المطرد،

وإذ تسلم أيضا بأهمية صغار المزارعين والأسر العاملة في الزراعة، بمن فيهم النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، وما لديهم من معارف وممارسات، في حفظ المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي واستخدامهما على نحو مستدام، فضلا عن إدارة الثروة الحيوانية، والذين يضطلعون بدور إيجابي بمساهمتهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية، وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة والتكامل الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

وإذ ترحب بنتائج الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي عقدت في روما في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣[١٧]، وبخاصة قرار تغيير الهدف العالمي الأول للمنظمة من الحد من الجوع إلى القضاء عليه نهائيا،

وإذ تبرز أهمية الأهداف الاستراتيجية الخمسة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،

---

(١٧) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة C 2013/REP.

وإذ ترحب بنتائج الدورة الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي عقدت في روما في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣،

وإذ تنوه باعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٨]، من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٢،

وإذ تنوه أيضا بالعملية التشاورية الشاملة الجارية داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ طوعية وغير ملزمة للاستثمارات الزراعية المسؤولة تستهدف جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتلك المبادئ أو المستفيدين منها أو المتأثرين بها،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما أحرزته لجنة الأمن الغذائي العالمي من تقدم، في إطار العملية التشاورية التي تقوم على نهج ذي مسارين، لوضع برنامج عمل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي خلال الأزمات الطويلة الأمد على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ولتعزيز فهم أفضل للأسباب المتعددة الأبعاد للأزمات الطويلة الأمد من خلال تبادل الأدوات التحليلية الفعالة لتحديد الأسباب الجذرية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي خلال تلك الأزمات،

وإذ تحيط علما بتقريري فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي عن الوقود البيولوجي والأمن الغذائي وعن الاستثمار في الحيازات الزراعية الصغيرة لأغراض الأمن الغذائي،

وإذ تحيط علما أيضا بنتائج المشاورة المواضيعية العالمية بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية، التي اشترك في قيادتها كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وعرضت في المشاورة العالمية بمدريد في نيسان/أبريل ٢٠١٣،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٩]؛

٢ - **تكرر التأكيد** على ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين الممارسات الزراعية المستدامة والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية والتنمية؛

---

(١٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة CL 144/9 (C 2013/20)، التذييل دال.

(١٩) A/68/311.

٣ - **تكرر أيضا التأكيد** على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن مسألة تحسين الأمن الغذائي والتغذية تشكل تحديا عالميا ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتولي زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية كافة على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ مختلف البرامج التي تندرج في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٢٠]، وبخاصة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛

٥ - **ترحب** بمبادرة "تحدي القضاء على الجوع" للأمين العام، وهدف بلوغ عالم خال من الفقر، وتحيط علما بالتقدم المحرز في تحسين التعاون والتنسيق والاتساق من قبل جميع أصحاب المصلحة للتغلب على تحديي الفقر وسوء التغذية؛

٦ - **ترحب أيضا** بالأهداف العالمية الستة التي وضعتها جمعية الصحة العالمية للتصدي لسوء التغذية في العالم؛

٧ - **تحيط علما** بالاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو، الذي وقعه أكثر من ١٠٠ بلد وشركة ومنظمة مجتمع مدني، لخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمقدار ٢٠ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٠، وبالالتزامات المالية المعلنة دعما لهذا الهدف؛

٨ - **تحيط علما أيضا** بالتقرير الصادر عن مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الثامنة والثلاثين[١٧] الذي يسلط الضوء، في جملة أمور، على أهمية وضع تدابير لحماية نظم التراث الزراعي ذات الأهمية على الصعيد العالمي؛

٩ - **ترحب** بالالتزام السياسي المتزايد الذي تبديه الدول الأعضاء للتصدي للجوع ونقص التغذية وترحب، في هذا الصدد، بحركة تحسين مستوى التغذية، وتشجع الدول الأعضاء على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري، لمواصلة الحد من الجوع ونقص التغذية في العالم، بين النساء على وجه الخصوص، ولا سيما الحوامل والمرضعات، وبين الأطفال دون سن الثانية؛

---

(٢٠) A/57/304، المرفق.

١٠ - **تسلم** بضرورة تعزيز نظم المعلومات الوطنية، حسب الاقتضاء، في سياق التصدي لتحديات سوء التغذية وفي إطار تقيم التقدم المحرز، بهدف الحفز على اتخاذ إجراءات منسقة ومستنيرة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

١١ - **ترحب** بأنشطة السنة الدولية للكينوا، ٢٠١٣، التي ركزت الاهتمام على الدور الهام للكينوا، وقيمته من حيث التنوع البيولوجي والتغذية، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز المعارف التقليدية لشعوب الأنديز وغيرها من الشعوب الأصلية، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والقضاء على الفقر، والتوعية بما تسهم به تلك الشعوب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ أنشطة السنة الدولية؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة التصدي على جميع المستويات للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية الزراعية وعواقبها على الأمن الغذائي والتغذية في العالم وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء؛

١٣ - **تؤكد أيضا** ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، في الوقت الذي تلاحظ فيه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين عمل الأسواق والنظم التجارية وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية، وتشير إلى ما يتحقق بفضل هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص من فائدة لصغار المزارعين على الصعيد المحلي من حيث تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية؛

١٤ - **تشجع** جميع الجهات المعنية على المشاركة في عمليات التفاوض والتشاور الشاملة للجميع الجارية داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع وتوسيع نطاق ملكية مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يعزز الأمن الغذائي والتغذية، المقرر تقديمها إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي لاعتمادها في دورتها الحادية والأربعين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وذلك مع مراعاة الأطر القائمة مثل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي؛

١٥ - **تسلم** بضرورة زيادة قدرة إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي على مواجهة تغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة الفئات المستضعفة والنظم الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضا أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شاغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

١٦ - **تعيد تأكيد** ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة أكثر استدامة، بما يشمل المحاصيل والماشية والغابات ومصائد الأسماك وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلم كذلك بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة تعزيز نظم الإنتاج الحيواني المستدام، بوسائل منها تحسين المراعي وخطط الري بما يتفق مع السياسات والتشريعات والقواعد والأنظمة الوطنية وتعزيز نظم إدارة المياه على نحو مستدام، والجهود المبذولة للقضاء على أمراض الحيوان ومنع انتشارها، إذ تسلم بأن مصادر رزق المزارعين، بمن فيهم الرعاة، ترتبط ارتباطا وثيقا بصحة الماشية؛

١٨ - **تؤكد أيضا** الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصائد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في كفالة الأمن الغذائي والتغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس؛

١٩ - **تعيد تأكيد** ضرورة السعي على نحو جاد إلى اتباع نهج شامل ذي مسارين لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع في أوساط أشد الفئات ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

٢٠ - **تشجع** على بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل، وبرامج التحويلات النقدية والقسائم، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

٢١ - **تعيد تأكيد** ضرورة التشجيع على التوسع بصورة كبيرة في البحوث المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة والخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم، وتمويلها من جميع المصادر، لتحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة الزراعية من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعا رئيسيا من القطاعات المعززة للتنمية ولبناء القدرة على الصمود لضمان التعافي بشكل أفضل من آثار الأزمات والصدمات، بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه لزيادة أثره في التنمية ودعم نظم البحث الوطنية والجامعات ومؤسسات البحوث الرسمية، وتشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ الموارد الوراثية؛

٢٢ - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، في الوقت الذي تلاحظ فيه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بموارد ومدخلات وخدمات كثيرة، وتؤكد ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تمكين المرأة، ولا سيما المرأة الريفية، وإلى معالجة حاجياتهن وحاجيات أسرهن من الغذاء والتغذية، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وتهيئة ظروف عمل لائقة وتمكينهن من الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

٢٣ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية إلى أن تعزز، حسب الاقتضاء وبالتعاون مع التعاونيات والمنظمات التعاونية، نمو التعاونيات الزراعية وشبكات المزارعين، عن طريق تيسير إمكانية الحصول على التمويل الميسر والتشجيع على اتباع تقنيات الإنتاج المستدامة والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والري، وعن طريق تعزيز آليات التسويق ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية؛

٢٤ - **لا يزال يساورها بالغ القلق** من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلبا في الصحة والتغذية، وبخاصة في

القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

٢٥ - **ترحب** بالإعلان عن خريطة الطريق الإقليمية في إطار مبادرة التحالف العالمي لزيادة القدرة على الصمود في منطقة الساحل، وتؤكد ضرورة تحسين التآزر والاتساق والفعالية في مبادرات زيادة القدرة على الصمود على صعيد المنطقة، بما في ذلك ضرورة الربط بين إجراءات الطوارئ والإغاثة وبين الاستراتيجيات والبرامج الأطول أجلا الهادفة إلى التصدي للأسباب الجذرية لأزمات الغذاء، بهدف بناء قدرة الفئات المستضعفة من سكان منطقة الساحل على الصمود؛

٢٦ - **تلاحظ** التحديات التي تواجه الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي والتغذية، وتهيب في هذا الصدد بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية لدى الشعوب الأصلية أكثر من غيرها؛

٢٧ - **تسلم** بما للشعوب الأصلية وصغار المزارعين ونظمهم التقليدية للإمداد بالبذور من دور في الحفاظ على التنوع البيولوجي والأمن الغذائي؛

٢٨ - **تسلم أيضا** بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة تعزيز موثوقية هذه النظم وآنيتها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان قليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة الارتفاع المفرط في الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية؛

٢٩ - **تسلم كذلك** بأهمية توافر معلومات آنية دقيقة شفافة للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتلاحظ المبادرات العالمية والإقليمية التي تشمل نظام معلومات الأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له اللذين تستضيفهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ونظام معلومات الأمن الغذائي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبرنامج تبادل معلومات الأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادئ، وتحث المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على المشاركة في هذه المبادرات وعلى كفالة العمل على نشر مواد إعلامية آنية عالية الجودة عن أسواق الأغذية؛

٣٠ - **تسلم** بأهمية المبادرات الملموسة الرامية إلى تحسين الحماية المكفولة لأكثر الفئات ضعفا من تقلب الأسعار المفرط عن طريق استراتيجيات إدارة المخاطر وأدواتها وآلياتها، من قبيل المشروع التجريبي الذي تقوده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

الرامي إلى توفير احتياطي غذائي محدد الأهداف لحالات الطوارئ الإنسانية على الصعيد الإقليمي؛

٣١ - **تشدد** على ضرورة إعادة تنشيط قطاعي الزراعة والتنمية الريفية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشعوب الأصلية ومن يعيشون أوضاعا هشة، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم وحصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها ضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

٣٢ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

٣٣ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف منفتح غير تمييزي منصف يستند إلى قواعد من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

٣٤ - **ترحب** بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا، في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

٣٥ - **تؤكد** ضرورة إزالة القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية وإلغاء الضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية وعدم فرض هذه القيود والضرائب في المستقبل؛

٣٦ - **تؤكد أيضا** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛

٣٧ - **تؤكد كذلك** ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية بعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد والهدر في الأغذية عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها زيادة التشجيع على اتباع ممارسات الحصاد المناسبة وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية وتوفير المرافق المناسبة لتخزين الأغذية وتعبئتها، وتشجيع أنماط الاستهلاك المستدام؛

٣٨ - **تسلم** بالدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازا رئيسيا يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي والتغذية؛

٣٩ - **تشجع** على بذل جهود دولية وإقليمية ووطنية لتعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، بوسائل منها تحسين أداء الأسواق والتخزين والهياكل الأساسية الريفية والبحوث والممارسات في مرحلة ما قبل الحصاد وبعده، من أجل زيادة الإنتاج وإنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية لما قبل الحصاد وبعده؛

٤٠ - **تشجع أيضا** البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لنشر المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٨]، وعلى التعريف بهذه المبادئ وتنفيذها، بصيغتها التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢؛

٤١ - **تتطلع** إلى تنفيذ الاحتفال بالسنة الدولية للزراعة الأسرية في عام ٢٠١٤، وتسلم بالدور الهام الذي يمكن للزراعة الأسرية وزراعة الحيازات الصغيرة الاضطلاع به في توفير الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية والقضاء على الفقر في سياق العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيه الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتؤكد أهمية الاستراتيجيات الإنمائية للزراعة الأسرية وزراعة الحيازات الصغيرة، حسب السياق، وتدعو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المزارعين والشركاء الآخرين إلى ضم الجهود لكفالة الاحتفال الناجح بالسنة الدولية؛

٤٢ - **تعيد تأكيد** الالتزامات المقطوعة ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دعما للبلدان النامية، ولا سيما أكثرها تأخرا عن الركب، ولتحقيق الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المحدد، وصولا إلى تحسين حياة الناس الأشد فقرا؛

٤٣ - **تشجع** الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية الأخرى على إيلاء الاعتبار الواجب للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي سلط هذا القرار الضوء عليها؛

٤٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية''.

الجلسة العامة ٧١
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣